إشكالية التنمية المحلية
في المناطق الريفية الجبلية المهمشة
(دراسة حالة بلديات شمال ولاية ميلة)

زهير صيفي، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر

ملخص
يحتل موضوع التنمية المحلية أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية ،الاقتصادية والاجتماعية ،لأنها تمثل عملية يمكن من خلالها إزالة الفوارق المجالية وتحقيق التوازن الجهوي،وهذا ما سعت إليه الدولة الجزائرية منذ الاستقلال فأسست لهذا الغرض عدة أدوات من بينها البرامج الخاصة سنة 1966 وبرامج التجهيزات المحلية سنة 1970 بالإضافة إلى المخططات البلدية للتنمية ،التي تتميز عن باقي المخططات بالشمول بحيث لكل بلدية مخطط تنمية خاص بها يدون من خلاله جميع المشاريع الاستثمارية التنموية،فكانت المخططات البلدية للتنمية بمثابة الأداة الأساسية في تطوير وتنمية المجتمع المحلي،فكان هدف البحث يتمحور حول دور المخططات البلدية في تفعيل عمليات التنمية وذلك من خلال دراسة التجربة الجزائرية على مدى 25 سنة وكنموذج اقتصرت الدراسة على بلديات شمال ولاية ميلة ولمعالجة إشكالية تطرقنا بالدراسة للعناصر التالية :

- التعرف على الإمكانيات الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة؟
- دراسة الأنشطة الاقتصادية في بلديات شمال ولاية ميلة؟
- التحليل المالي للمخططات البلدية للتنمية ؟
- دراسة الهياكل القاعدية والتجهيزات؟
- مناقشة النتائج المتحصل عليها واقتراح بعض الحلول؟

Résumé
Le développement local est un thème d'une grande importance dans les études des facteurs géographiques, économiques et sociaux, parce qu'il représente un processus qui peut éliminer les disparités spatiales et realiser l'équilibre régional. Ceci est le but recherché par l'état algérien depuis l'indépendance, alors plusieurs outils ont été déployés, notamment les programmes pour l'année 1966 et les programmes de l'approvisionnement local en 1970, en plus des plans communaux de développement qui se distinguent du reste des régimes par leur approche globale, de manière que chaque commune puisse intégrer ses propres activités dans ses projets de développement et d'investissementdes investissements. Ces plans communaux de développement sont un outil fondamental dans le développement de la communauté. Ce article etudie le rôle des plans communaux de développement dans le fonctionnement efficace du développement a travers l'étude de l'expérience algérienne (plus de 25 ans) en prenant en tant que modèle d'étude le nord de la wilaya de Mila. L'article tentera d'identifier le potentiel des ressources naturelles et humaines de la zone d'étude; d'étudier les activités économiques dans la region; d'analyser l'aspect financier des plans communaux de développement ; d'Etudier des structures locales de base et d'équipement; et enfin de discuter les résultats obtenus et de proposer des solutions.

***

مقدمة عامة
تعد التنمية من أهم المواضيع التي برزت في القرن العشرين، وأصبحت تشكل اهتمام كثير من المختصين في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية. وتعرف التنمية على أنها "عملية متعددة الجوانب تشمل تغيرات أساسية في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والاتجاهات التي

تتبنها المؤسسات القومية في مجال الإنتاج والخدمات، وترمي لزيادة النمو الاقتصادي والتقليل من عدم المساواة والتخلص من الفقر المطلق"[1]، ففي البداية كان مفهوم التنمية مرتبط أكثر بعلم الاقتصاد ثم تطور ليشمل العديد من الحقول المعرفية كالتنمية البشرية والتنمية الثقافية، التنمية الاجتماعية ومن بينها كذلك التنمية المحلية حيث ظهرت عدة تعاريف عن التنمية المحلية وعن أنواعها وأهدافها وأساليبها وحسب هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية المحلية هي "مجموع العمليات التي يمكن بها توحيد جهود الأهالي مع السلطات الحكومية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية"[2] وانطلاقا من هذا التعريف فإن التنمية المحلية تهدف أساسا إلى تطوير المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، باستغلال كافة إمكانيات المجتمع وموارده الطبيعية والاقتصادية. ومنذ الاستقلال والجزائر تسعى جاهدة من أجل إزالة الفوارق المجالية وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق وإيجاد حلول وآليات لتنمية ترابها، ولأجل هذا الهدف برمجت الجزائر عدة عمليات ومخططات مثل البرامج الخاصة سنة 1966 وبرامج التجهيزات المحلية سنة 1970، وكذلك المخططات البلدية للتنمية سنة 1974 كوسيلة موجهة خاصة للبلديات التي أغلبها تمثل المناطق الريفية في الجزائر.

وتتكون الجزائر من الشمال إلى الجنوب من عدة وحدات طبيعية تختلف من حيث التوزيع، فنجد السهول التي تنتشر على مستوى الشريط الساحلي، وفي الداخل مشكلة رواقا يمتد من الشرق إلى الغرب، المنطقة الجبلية التي تتركز في الشمال الجزائري وتتكون من سلسلتين هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، ثم في الجنوب المنطقة الصحراوية ذات المساحة الشاسعة والمناخ القاسي.

وتحتل المناطق الجبلية مساحة هامة ضمن المجال الطبيعي الجزائري فهي تشكل أكثر من 06 مليون هكتار (المناطق التضاريسية التي لها انحدار أكثر من 12.5 %) وبعدد سكاني يفوق 35 % من إجمالي سكان الجزائر، بكثافة متوسطة تقدر بـ 140 ن/كلم، سلسلة الأطلس التلي وحدها تحتوي على 5.6م نسمة أما سلسلة الأطلس الصحراوي يسكنها 3 مليون نسمة.

من أهم مميزات هذه المجالات أنها ذات اتجاه جنوب جنوب شرق شرق، وهذا الاتجاه له انعكاس على حجم التساقط، السفح الشمالي يستقبل أكثر من 600 ملم، وهذا التوزيع للتساقط له انعكاسات على نوعية وكثافة الغطاء النباتي، مقاومة التربة، نوعية الزراعة، تمركز السكان، والكثافة السكانية.

كما تتميز هذه المناطق بأنها سلسلة متفككة ومتقطعة فهي مجالات تتكون من جبال وأودية وأحواض وسهول، وهذه الوضعية لها دور أساسي في النشاط الزراعي والاقتصادي. ورغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال والتي تجسدت في عدة مشاريع مختلفة، إلا أن المجالات الجبلية بقيت نوعا ما مهمشة وخاصة في الميدان الاقتصادي، ومستواها مازال بعيدا عن مستوى السهول والأودية. فالمجالات الجبلية إذن تعاني من أزمة اقتصادية بمستويات وأنواع مختلفة وبالتالي فالسؤال المطروح هو: ما هي الأسباب الحقيقة التي أدت إلى بروز أزمة اقتصادية على مستوى المجالات الريفية الجبلية؟ هل هي العوائق الطبيعية أو قلة الاستثمار؟ وهل للدولة دور في ذلك من حيث تسطير البرامج التنموية؟ وهل هذه البرامج لا تتوافق مع خصوصيات المناطق الجبلية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات حاولنا في هذه الدراسة أخذ منطقة ودراستها من حيث جميع العوامل المكونة لها الطبيعية والبشرية، واستعراض دور الدولة من خلال أهم الوسائل التي وضّفتها من أجل تنمية التراب الوطني وهي الاستثمارات العمومية ومدى فعاليتها.

ومن أجل تطبيق بعض أساليب التنمية وتحقيق توازن على مستوى وحدات طبيعية تعاني من نفس المشاكل الاقتصادية، فقد تم التركيز على منطقة شمال ولاية ميلة كنموذج لإبراز الوضعية الاقتصادية انطلاقا من المخططات المالية العمومية، إضافة إلى هذا تم إدماج المنطقة الجنوبية لولاية جيجل التي أثبتت دراسات سابقة، انطلاقا من بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أنها تعاني من وضعية الإقصاء والتهميش في الميدان الاقتصادي، وهذا يتضح في تبعيتها لمجالات أخرى متطورة بالإضافة إلى مستواها التنموي الضعيف.

I- الخصائص الطبيعية، البشرية والاقتصادية :

I-1 الخصائص الطبيعية : منطقة جبلية شديدة التضرس

تقع منطقة الدراسة إداريا في شمال ولاية ميلة والمكونة من سبع بلديات وهي حمالة، شيقارة، ترعي باينان، عميرة أراس، تسالة لمطاعي، مينار زارزة، وتسدان حدادة كما توضحه الخريطة رقم (01)، يحدها من الشمال ولاية جيجل ومن الشرق ولاية قسنطينة من الغرب ولاية سطيف، ومن الجنوب بلديات ولاية ميلة، جغرافيا تنتمي إلى السلسلة الجبلية المعروفة بزواغة.

تتربع منطقة الدراسة على مساحة تقدر بـ 500,14 كلم^2 وتمثل 17,68 % من إجمالي مساحة الولاية، يبلغ متوسط الارتفاع بها 1400 متر، تتميز بانتشار واسع للتلال وأقدام الجبال بنسبة 69 %، بينما تمثل السهول 11,14 % والارتفاعات التي تفوق 900م تمثل نسبة 19,84 % وهذا التوزيع للارتفاعات انعكس على توزيع الانحدارات حيث نجد الانحدارات التي تتوزع مابين (12.5– 25 %) تمثل أكبر نسبة 49,13 %، وأهم الجبال المكونة لهذه المنطقة لدينا جبل مسيد عيشة يفوق ارتفاعه 1162م يقع شرق المنطقة، جبل كاف بوحمرة وسط المنطقة يفوق ارتفاعه 1354م، أما أعلى قمة تصل إلى 1620م.

جيولوجيا تتكون من السلسلة النوميدية المتكونة من الكتل الكلسية للجوراسي، عند جبل مسيد عيشة تعرضت هذه الكتل إلى حركات تكتونية معقدة، كما توجد تكوينات لكتل من الحجر الرملي للإليقوسين عند سلسلة زواغة وجبل بوعفرون وجبل تامزقيدة.

مناخيا، تقع المنطقة في النطاق الرطب حيث يبلغ متوسط تساقط الأمطار 900 ملم سنويا ويصل إلى 1500 ملم عند بعض القمم كما يزيد عدد الأيام الماطرة عن 100 يوم، وظاهرة تكون الصقيع في هذه الأماكن نادرة.

وبهذا فإن المنطقة تحتوي على ثروات مائية هائلة حيث قدرت كمية التساقط بها 570 م^3 سنويا مما انعكس على توزيع كثيف لشبكة الهيدروغرافية، وتتوفر المنطقة على عدة أودية رئيسية مثل واد الكبير وواد النجا بالإضافة إلى الموارد الباطنية التي تتوزع على شكل ينابيع، وهذه الخصائص أعطت غطاء نباتيا متميزا وكثيفا ابتداء من الزراعات العشبية التي تمثل أكبر نسبة، بالإضافة إلى المراعي والأشجار المثمرة والغابات والأحراج.

خريطة رقم (01) بلديات شمال ولاية ميلة: الموقع الإداري

خريطة رقم (02) بلديات شمال ولاية ميلة: الموقع الجغرافي

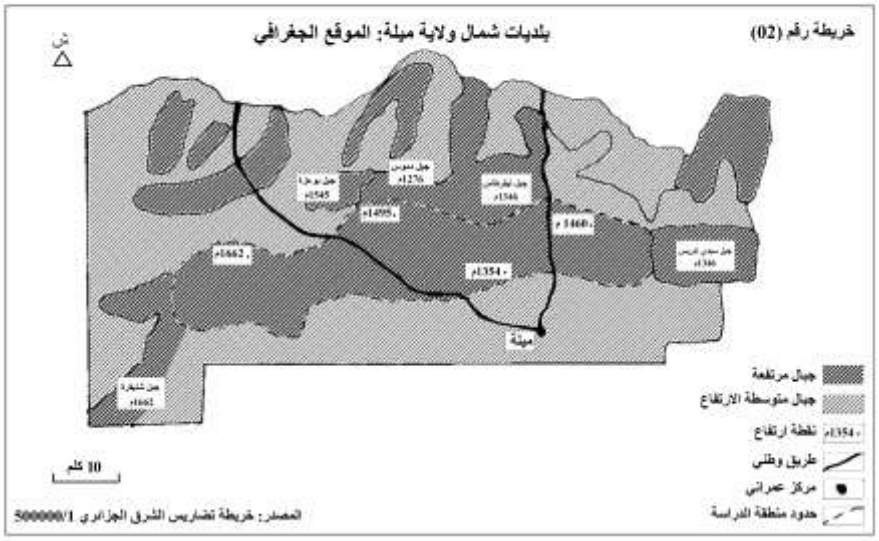

I-2 الخصائص البشرية : مميزات مشتركة

تتميز المجالات الريفية الجبلية بخصائص بشرية تختلف عن المناطق الأخرى، فهذه المناطق ذات استيطان قديم لأسباب منها الأساليب التقنية للمجتمع القديم المتماشية والمعطيات الطبيعية، وتقنيات الاستصلاح البدائية، بالإضافة إلى وجود مصادر مائية، والتكامل في استعمال المزدرع وانتشار الحرف التقليدية. أما التوزيع المجالي للسكان فهو مبعثر ومشتت خاصة في المناطق الريفية على خلاف المراكز والتجمعات الثانوية، وهذا الانتشار راجع إلى أن معظم البلديات حديثة النشأة، ذات طابع ريفي، أوساط ذات طابع تضاريسي صعب أدّت إلى تبعثر السكان. كما تشهد المنطقة زيادة سكّانية معتبرة، ففي سنة 1977 بلغ عدد السكان 75000 نسمة، ليرتفع إلى 96360 نسمة في سنة 1987، ليصل سنة 1998 إلى 115518 نسمة، نظرا لاستفادة هذه المناطق من بعض برامج فك العزلة وتحسين الظروف المعيشية. الكثافة السكانية عالية ومركزة وتختلف من بلدية إلى أخرى، لتصل إلى 413 ن/كلم² في بلدية مينار زارزة سنة 1998، معدلات النمو السنوي تختلف من فترة إلى أخرى حيث نسجل أكبر معدل نمو في المنطقة في المرحلة (87 – 7) المقدر بـ 4,80 % في ترعي باينان حيث يفوق المعدل الوطني المقدر بـ 3,08 %، وفي الفترة (87-98) انخفض في معدل النمو لجميع البلديات تحت المعدل الوطني المقدر بـ 2,28 %، هذا مردّه إلى عدة أسباب أهمها الهجرة، فهاته المناطق طاردة للسكان، حيث بلغ صافي الهجرة للفترة (77 – 87) حوالي – 9792 نسمة ليتناقص هذا العدد في الفترة (87 – 98) إلى – 7910 نسمة ويمثل محيط الولاية المناطق المستقطبة لهده البلديات.

ومن هنا يتبين لنا أنه رغم الصعوبات والظروف القاسية التي تعيشها المناطق الجبلية مازالت مناطق تشهد نموا سكانيا متزايدا على الرغم من تصاعد ظاهرة الهجرة. ومن ناحية التركيبة الاقتصادية للسكان فإن الفئة المشتغلة لا تمثل سوى نسبة قليلة من حجم القوة النشطة، وهي أقل من المعدل الوطني في جميع المراحل بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة حيث قدر بـ 33.43 % نسمة سنة 1987 ليرتفع إلى أزيد من 40 % سنة 1998، وهذا الوضع الناتج يعكس ضعف النشاط الاقتصادي وانعدام الهياكل القاعدية والإمكانيات المحدودة لهذه الأوساط بالإضافة إلى انعدام الاستثمار، أما فيما يخص توزيع القوى المشتغلة حسب القطاعات نلاحظ سيطرة قطاع البناء والأشغال العمومية في فترة الثمانينات، ثم فترة التسعينات بروز قطاعات أخرى مثل الخدمات والإدارة مع تدهور في نسبة العمالة في القطاع الزراعي على الرغم من أنها مناطق فلاحية ذات طابع ريفي.

I-3 الإمكانيات الاقتصادية : محدودة تعتمد على الفلاحة

بعد التعرف على الوسط طبيعيا وبشريا نريد معرفة انعكاسات هذا الوسط على الإمكانيات الاقتصادية والبنية التحتية نظرا لخصوصية المجال الذي يتميز بالتضرس الشديد، الهجرة العالية؛ ما هي إذن الإمكانيات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة وكيف أثرت على هيكلة المجال؟

من أهم العناصر المهيكلة للمجال شبكة الطرق حيث تضمن الاتصال والنقل والانفتاح على مجالات أخرى، فمنطقة الدراسة تحتوي على شبكة طرق تمتاز نوعا ما بالكثافة نظرا لوجود عدد معتبر من الطرق والمسالك التي تصل ما بين البلديات

والتجمعات الريفية ومراكز البلديات المجاورة لها، حيث نجد في المنطقة طريقين وطنيين وثلاثة طرق ولائية، والباقي موزع على الطرق البلدية لكن وضعيتها تقريبا سيئة خاصة الطرق البلدية.

أما فيما يخص السكن فهو في تطور مستمر، فقد قدرت الحظيرة السكنية لسنة 1987 بـ 13499 مسكن ليرتفع هذا العدد إلى 18666 مسكن سنة 1998، وهذا لعدة معطيات منها الزيادة السكانية، سهولة البناء في المناطق الريفية، الترقية الإدارية التي رافقت جلب مشاريع سكنية، بالإضافة إلى المهاجرين في الخارج؛ وأهم ما يميز السكن في هذه المناطق انتشار السكن الفردي، ونقصان السكن الجماعي لكون هذه المناطق ذات طابع جبلي لا يناسب نمط السكنات العمودية، التي تحتاج إلى مساحات نوعا ما منبسطة، ونجد كذلك أن معظم الأراضي في هذه البلديات ذات ملكية خاصة، القطاع العمومي تقريبا قليل لذا فإن البناء يكون شخصي وفردي، إنشاء سكنات جديدة داخل الأرض. فالشكل الإعماري إذن ينبع من الحالة القانونية للأراضي.

وفيما يخص النشاط الاقتصادي السائد في الغياب الكلي للصناعة فإن الفلاحة تمثل أهم قطاع باعتبار المنطقة ريفية جبلية، إذن بماذا يتميز النشاط الفلاحي في المنطقة ؟ وما هي الإمكانيات المتوفرة وما درجة استغلالها؟

I-3-1 الهيكلة العقارية وتوزيع المستثمرات

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال عدة مراحل، تبعا للتوجهات السياسية والاقتصادية الممارسة، بداية من مرحلة التسيير الذاتي سنة 1962 إلى إعادة الهيكلة سنة 1987 مما نتج عنه عدم استقرار في الملكية العقارية وتذبذب في الإنتاج من خلال تغير القوانين في كل مرحلة، مما أثر سلبا على هذا القطاع بحيث لا يمكن تحليل واقع الزراعة في منطقة الدراسة بمعزل عن الوضعية العامة التي عرفها هذا القطاع على المستوى الوطني، فعلى المستوى الهيكلة العقارية نجد عدة تطورات في الملكية العقارية، ففي سنة 62 تم إنشاء وحدات التسيير الذاتي وهي امتلاك أراضي المعمرين من طرف عمال جزائريين، وفي السبعينيات برز توجه جديد وهي الثورة الزراعية التي فرضت عدة قوانين خاصة بتسيير القطاع الزراعي، وذلك بإنشاء تعاونيات الثورة الزراعية، وبروز المزارع الاشتراكية الفلاحية في بداية الثمانينيات.

وتأتي مرحلة التنظيم الزراعي في سنة 1987 وظهور التوجه الجديد للدولة ويتمثل في منح الحرية الكاملة للفلاحين في التسيير، وقسمت المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية جماعية ومستثمرات فردية بالإضافة إلى المزارع النموذجية والقطاع الخاص. وقدّر عدد المستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع الخاص بحوالي 1397 مستثمرة بمساحة إجمالية قدرها 43540 هكتار والمستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) بـ 300 مستثمرة بمساحة زراعية قدرت بـ 1639 هكتار، هذا ما يبين سيطرة القطاع الخاص مما يدل على طبيعة الملكية للأراضي الزراعية على مستوى المجالات الريفية الجبلية ذات الطابع الفردي الخاص، فالملكية إذن تتميز بالتشتت في التوزيع وصغر حجم الاستغادات، فإن هذه المناطق لم تعان تغيرات الحالة القانونية العقارية التي مرت بها الجزائر.

I-3-2 النشاط الفلاحي : قطاع محدود الانتاجية

يعتبر النشاط الفلاحي النشاط الاقتصادي الذي يميز المجالات الريفية الجبلية، ويعتبر الركيزة الأساسية في عملية التنمية، وبما أن مجال الدراسة ذا طابع ريفي فإن النشاط الاقتصادي السائد هي الفلاحة في غياب القطاعات الأخرى، فما هي مميزات النشاط الفلاحي في هذه المنطقة؟ تمثل مساحة البلديات 50411 هـ موزعة بالشكل التالي: 35981 هـ مساحة زراعية كلية بنسبة 71.39 % والمساحة الغابية بـ 9318.5 هكتار بنسبة 18.48 % والأراضي غير الصالحة للزراعة بـ 6213 هـ بنسبة 12.32%، حيث نلاحظ سيطرة الأراضي الزراعية بـ 71.39 % من مجموع مساحة البلديات، وتقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 22381 هـ، وتحتوي على الأراضي في الراحة بـ 15579.5 هـ بنسبة 69.61 % والمساحة المزروعة فعلا 6802 هـ أي بنسبة 30.39 %. إذن تبين هذه المعطيات أن منطقة الدراسة ذات طابع فلاحي، مع ملاحظة ارتفاع نسبة الأراضي في الراحة 69.74 %، وانخفاض نسبة الأراضي المزروعة فعلا 30.39 % وهذا يرجع لعدة أسباب، منها عدم القدرة على تجنيد المياه المتساقطة، ونقص وسائل الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع الأراضي في الراحة وتشتت في توزيع الملكية العقارية.

I- 3 - 3 الاستخدامات الزراعية

تشكل المساحة المستعملة زراعيا أهم عنصر بالمجال الريفي والتي قدرت بحسب المعطيات السابقة بـ 22381 هكتار أي بنسبة 62.20 % من المساحة الكلية، لكن بالرغم من أهمية هذه المساحة الموجودة ضمن هذا الوسط الجبلي فإن الاستخدامات الفلاحية تطرح عدة تساؤلات نظرا لعدم ملاءمتها للوسط الطبيعي حيث نجد أن مساحة الحبوب تشكل 4367 هكتار أي بنسبة 19.51 % من إجمالي المساحة المستعملة زراعيا ثم الأعلاف 6.34 % والأشجار المثمرة بـ 2.28 % والخضروات بـ 1.63 % وفي المرتبة الأخيرة الخضر الجافة 0.61 %، وأكبر نسبة هي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستعملة وتقدر بـ 69.71 % من إجمالي المساحة المستعملة زراعيا.

I-3-4 تطور المحاصيل الزراعية

أهم المحاصيل المزروعة في منطقة الدراسة هي الحبوب، الخضروات، الخضر الجافة، الأعلاف، والأشجار المثمرة، حيث يتميز الإنتاج بعدم الاستقرار من موسم لآخر نظرا لعدة أسباب أهمها، عدم الاستقرار في المساحة الزراعية، نقص المياه، عدم التحكم الجيد في التقنيات الزراعية، غياب دعم الدولة للفلاحين؛ كما نلاحظ كذلك أن سيطرة الحبوب ترجع أساسا إلى ارتباطها بتربية المواشي؛ وهناك ثبات في مساحة الأشجار المثمرة مع إمكانية تطوير زراعة الخضروات من خلال نتائج المردود التي حققها.

I-3-5 الثروة الحيوانية

إلى جانب الاستغلال الزراعي تكتسي تربية المواشي طابعا هاما في المنطقة وتتمثل الثروة في تربية الأبقار والأغنام والماعز، حيث تشهد تربية الأغنام زيادة مستمرة في عدد الرؤوس من موسم لآخر لتبلغ في موسم (96-97) بـ 24714 راس وتصل إلى 40290 رأس موسم (00-01). أما فيما يخص الأبقار فنلاحظ تطورات ضعيفة نسبيا من موسم لآخر حيث قدرت الثروة في موسم (96-97) بـ9720 رأس لتصل إلى 12032 رأس في موسم (00-01)، وفي المرتبة الأخيرة نجد النوع الثالث وهي تربية الماعز ذات أهمية قليلة لعدم اهتمام الفلاحين بهذا النوع من المواشي.

II- الاستثمار والتنمية : استثمار ضعيف موجه نحو فك العزلة

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة مخططات منها البرامج الخاصة سنة 1966، وبرامج التجهيزات المحلية سنة 1970، وبرامج أخرى، من أجل إزالة الفوارق الجهوية وتنمية المناطق المحرومة وإشراك الجماعات المحلية في مسيرة التنمية انبثقت المخططات البلدية للتنمية كوسيلة جديدة موجهة للبنية الأساسية في الإدارة الجزائرية وهي البلدية، وبالأخص الفقيرة منها والتي تمثل الأوساط الريفية خاصة، وبهذه السياسة التي اتبعتها الجزائر في مرحلة السبعينات بدأ تطبيق المخططات البلدية للتنمية ابتداء من سنة 1975 وأن يكون لكل بلدية مخطط خاص بها يحتوي على مجموعة من المشاريع التنموية والتي تعتبر كخطة تتبعها في تنميتها حيث يتم تسجيل العمليات بكل أنواعها في مدونة مقسمة على قطاعات، وكل قطاع مقسم إلى فصول وكل فصل يحتوي على تعريف للعمليات المسجلة، ومن خلال هذه المخططات سنحاول التعرف على دور الدولة في هذه المناطق والأولويات التي اتبعتها في الاستثمار.

II- 1 التحليل المالي للمخططات البلدية للتنمية

جدول رقم (01): " توزيع قيم الاستثمار لكل بلدية ونسبته من إجمالي الولاية لكل مرحلة (1974-2001)

المراحل / البلديات	1974- 1979	1980 - 1984	1985- 1989	1990- 1995	1996- 2001
حمالة	-	20608000 %4.48	-	22016142.19 % 1.70	42984780.16 % 2.32
شيقارة	-	1121000 %0.24	-	34692237.68 % 2.68	36448620.86 % 1.79
ت. باينان	510.865 -	3000000 % 0.65	-	22852614.80 % 1.76	19407090.75 % 1.04
ع. أراس	400.000 -	387000 % 0.084	5231569.71 %3.31	27889985.81 % 2.15	38131400.87 % 1.04
ت. لمطاعي	750.000 -	-	76815353.73 %4.87	19753553.83 % 1.52	26068895.84 % 1.04
م. زرزة	-	118000 % 0.025	13022608.35 %8.76	770385.59 % 3.93	19414180.31 % 1.04
ت. حدادة	-	400.000 % 0.087	-	52089951.83 % 4.03	443427325.13 % 2.40
مجموع الولاية	-	459784000 % 100	157718273.9 % 100	1291663872 % 100	1.849.635.194 % 100

الوحدة : دينار جزائري **المصدر**: مدونات المخططات البلدية للتنمية (1974-2001)، ولاية ميلة D.P.A.T

إثر الترقية الإدارية لسنة 1984 تأسست ولاية ميلة والتي أصبحت تضم 32 بلدية وهذه الترقية كان لها الأثر على تقسيم ميزانية المخططات البلدية للتنمية، حيث توجد بلديات قديمة وأخرى حديثة، ومن جهة أخرى ترقية ميلة إلى مقر ولاية يتطلب استثمار كبير من أجل تأسيس هياكل الدولة التي تكوّن الولاية. كل هذه المعطيات ساهمت في تأخر وتباطؤ وتيرة التنمية المحلية للبلديات المدروسة رغم تزايد حجم السكان من عام إلى آخر حيث قدر حجم الاستثمار بـ 4.19 % في مرحلة (80-84) ثم ارتفع إلى 16.94 % (85-89) وفي مرحلة (90-95) أصبح يمثل 17.77 % بزيادة قليلة جدا ثم انخفض في المرحلة الأخيرة (96-01) إلى 12.23%

بنقصان قدره 5.54 %، وهذا التذبذب في نسبة الاستثمار للبلديات السبع يبين أن 32 بلدية المشكلة للولاية تتفاوت فيما بينها في قيمة الاستثمار، وهذا الاستثمار كذلك لا يتبع تطور حجم السكان.

إذن ومن خلال معطيات الجدول تبين لنا :
نقص أو انعدام الاستثمار في بعض المراحل لبعض البلديات في سنة 1990.
- تزايد قيمة الاستثمار من مرحلة لأخرى.
- استثمار ضعيف لجميع البلديات (لا يتجاوز 2.5 %) مقارنة مع البلديات الأخرى.
- قلة المشاريع الاستثمارية.

II-2 التوزيع القطاعي في ميزانية البلديات

جدول رقم (02): "توزيع الاستثمارات ونسبة كل قطاع من استثمار البلدية"

(1974-2001)

نوع القطاع / البلديات	الري	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجموع
حمالة	11289147.52 % 13.18	6865783.50 %80.9	4081277.10 % 4.76	15880684.23 % 1.84	85608922.35 % 100
شيقارة	18323770.39 % 25.84	24901970.98 % 34.44	15415900.68 % 33.68	26372215.43 % 36.48	72271858.54 % 100
ت. باينان	15949238.92 % 34.84	7219198.96 % 15.77	15415900.68 % 33.68	7156231.99 % 15.70	45039956.39 % 100
ع. أراس	13668197.97 % 18.67	40841035.25 % 56.69	3560044.58 % 4.94	13970678.02 % 19.39	72039956.39 % 100
ت. لمطاعي	30953058.45 % 27.01	23496755.36 % 43.40	3609081.43 % 6.66	12407345.41 % 22.21	54316003.40 % 100
م. زرزة	30953058.45 % 36.46	45014177.25 % 53.03	1397288.92 % 1.64	7510549.63 % 8.84	84875044 % 100
ت. حدادة	38877994.61 % 40.11	38755400.25 % 39.99	2529485 % 2.60	16754397.10 % 17.28	96927276.96 % 100

المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية (1974-2001)، ولاية ميلة D.P.A.T

حسب جدول توزيع الاستثمارات عبر القطاعات نلاحظ أن أكبر نسبة من الاستثمار وجهت تقريبا إلى قطاع المنشآت الاقتصادية وهذا في أربع بلديات وهي : حمالة، عميرة اراس، مينار زارزة، وتسالة لمطاعي. بينما يحتل قطاع الري المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة قطاع المنشآت الإدارية، وفي الأخير قطاع المنشآت الاجتماعية. هذه السياسة في توزيع الاستثمارات عبر القطاعات منطقية بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي تعيشها المجالات الريفية الجبلية من عزلة وتهميش، فالدولة عملت على فك العزلة على السكان باعتبار الحجم السكاني الذي تحتويه هذه المنطقة وتطويرها من حيث النشاطات لتثبيت السكان وإقامة مبدأ المساواة في توزيع الثروات.

II-3 أولويات الاستثمار عبر المراحل

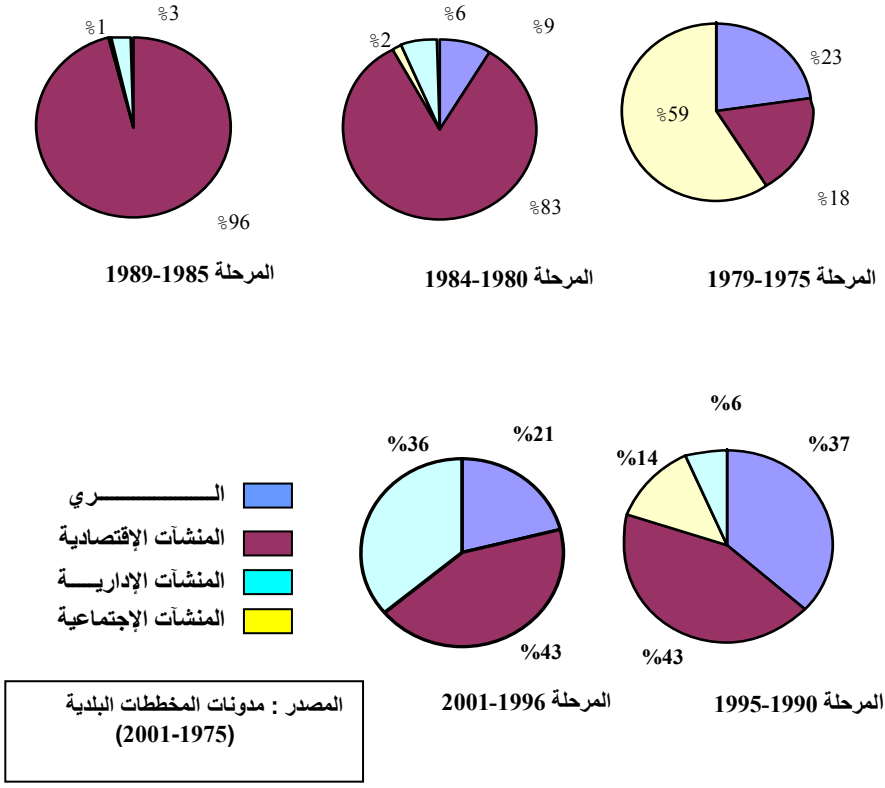

المصدر : مدونات المخططات البلدية (2001-1975)

حسب معطيات الشكل تختلف أولويات استثمار الدولة من مرحلة إلى أخرى، ففي الفترة (75-79) ركزّت الدولة على قطاع المنشآت الاجتماعية خاصة نظرا لأهمية الجانب الصحي المتمثل في المراكز الصحية وقاعات العلاج بالإضافة إلى بعض مراكز البريد، في الفترة (80-84) الأولوية كانت لقطاع المنشآت الاقتصادية بـ 83 % من حجم الاستثمارات العمومية، وتمهيدا لفك العزلة على هذه المناطق وتدعيمها من أجل ترقيتها إلى مراكز بلديات، استمرت الفترة (85-89) في نفس السياسة وهي فك العزلة على المناطق الريفية حيث حاز قطاع المنشآت الاقتصادية على 43% من نسبة الاستثمارات العمومية وإعطائه الأولوية لأنه في هده الفترة تم ترقية هذه المناطق إلى مراكز بلديات وأصبح لها علاقات اقتصادية وإدارية داخل محيط البلدية أو مع البلديات المجاورة، المرحلة (90 - 2001) والفترة (96-2001) تبقى كذلك الأولوية لهذا القطاع مما يؤكد أن تخلف المناطق الريفية الجبلية من ناحية انفتاحها على مجالات أخرى، ببطء وتيرة التنمية في المناطق الجبلية بالإضافة إلى صعوبة الاستثمار في هذه المناطق.

II– 4 عدد المشاريع بالنسبة للاستثمار

جدول رقم (03) : " عدد المشاريع مقارنة بنسبة الاستثمار لكل مرحلة "

المراحل / البلديات		1979 -1974	1984 -1980	1989 -1985	1995 -1990	2001-1996
حمالة	1	-	03	-	11	08
	2	-	4.48	-	1.70	2.32
شيقارة	1	-	02	-	15	06
	2	-	0.24	-	2.68	1.97
ت. باينان	1	02	04	-	08	11
	2	-	0.65	-	1.76	1.04
ع. أراس	1	02	01	02	12	13
	2	-	0.084	3.31	2.15	1.04
ت. لمطاعي	1	02	-	02	11	10
	2	-	-	4.87	1.52	1.40
م. زارزة	1	02	01	02	14	08
	2	-	0.025	8.76	3.93	1.04
ت. حدادة	1	-	01	-	15	13
	2	-	0.087	-	4.03	2.40

1- عدد المشاريع 2- نسبة الاستثمار / المصدر: مدونات المخططات البلدية للتنمية، ولاية ميلة D.P.A.T

حسب معطيات الجدول السابق نلاحظ أنه خلال الفترة (75-2001) يتراوح عدد المشاريع ما بين 22 إلى 30 مشروع حسب البلديات، ففي المرتبة الأولى نجد عميرة آراس بـ 30 مشروع وفي المرتبة الأخيرة بلدية حمالة بـ 20 مشروع، ومن هنا نلاحظ تكافؤ في توزيع عدد المشاريع ما بين البلديات وقلتها على مدار 27 سنة رغم عدم التساوي في عدد السكان والمساحة.

خلاصة

بعد تحليل لاستثمار في منطقة الدراسة وجدنا أن نسبة الاستثمار الموجهة إلى البلديات في إطار المخططات البلدية لتنمية ضعيفة بالمقارنة مع الحجم السكاني المعتبر الذي تتميز هذه المجالات، فنسبة الاستثمار سجلت أكبر قيمة لها في بلدية واحدة بـ 4.48 % وفي مرحلة واحدة وأخفض قيمة وصلت إلى 0.084 %، فالاستثمار يتميز بالتذبذب طيلة جميع المراحل، ومن خلال تحليل الاستفادة القطاعية وأولويات الاستثمار عبر المراحل وجدنا أن قطاع المنشآت الاقتصادية يمثل أهم القطاعات حيث استحوذ على أكبر نسبة من هذه الاستثمارات ومن جهة أخرى نلاحظ قلة عدد المشاريع حيث تراوحت ما بين مشروع واحد إلى 15 مشروع هذا ما يعكس الوضعية الاقتصادية التي تعيشها المجالات الريفية الجبلية.

III- الهياكل القاعدية والخدمات

إن الهدف الأساسي من الاستثمار هو توفير الخدمات وتأسيس المنشآت القاعدية من أجل استقرار السكان ورفع مستوى معيشتهم وهذا برفع حجم الاستثمارات والزيادة في المشاريع التنموية، فكيف انعكست سياسة التنمية إذن من خلال المخططات البلدية للتنمية على توزيع الخدمات، وما هو دور هذه الخدمات مجاليا؟

III-1 التجارة

تساهم التجارة في استقطاب السكان واستقرارهم، فهي تلعب دورا هاما في تنظيم المجال سواء أكان حضريا أم ريفيا، وللتجارة عدة تصنيفات تختلف تبعا للمناطق الجغرافية والأحجام الديموغرافية. وأهم التصنيفات يعتمد على التجارة الصافية (مواد غذائية، خضر وفواكه،... إلخ) تجارة حرفية (صياغة، تصليح تلفاز،... إلخ)، وتجارة الخدمات (مكتبات، صيدليات، هاتف عمومي...إلخ) حيث قدر عدد المحلات حسب المجموعة التجارية بـ 913 محلا تجاريا منها 699 محلا متخصصا في التجارة الصافية لأن هذا النوع يضم مجموعة هامة وكبيرة من الأنواع التجارية، وفي المرتبة الثانية نجد التجارة الحرفية بـ 178 محلا تجاريا، وفي الأخيرة تجارة الخدمات بـ 66 محلا تجاريا، وهو عدد قليل حيث يحتوي هذا الصنف الثالث على أنواع تجارية يقتصر وجودها على المدن الكبيرة أو البلديات الأكثر نشاطا.

III-2 التجهيزات التعليمية

تحتوي المنطقة على 108 تجهيزا تعليما موزعة كالتالي 95 ابتدائية، 10 إكماليات، و3 ثانويات، فيما يخص التعليم الابتدائي هناك تغطية جيدة في جميع البلديات أما الطوران المتوسط والثانوي فيعانيان من العجز، وقد بلغ عدد التلاميذ في جميع الأطوار 32298 تلميذا (الطور الأول ي 22210 تلميذا و والثان 7998 تلميذا و الثالث و2090 تلميذا). وهذه الزيادة منطقية بالنظر إلى حجم السكان المتزايد من فترة لأخرى.

III-3 التجهيزات الصحية

التجهيزات الصحية الموجودة في المنطقة أولية بالمقارنة مع تلك الموجودة على مستوى بلديات أخرى للولاية. فأهم الهياكل الصحية الموجودة في المنطقة، مركز صحي لكل بلدية ما عدا مينار زارزة، قاعات للعلاج بمعدل 3 لكل بلدية، نلاحظ نقص العيادات الخاصة في جميع البلديات، الصيدليات واحدة لكل بلدية، هذا ما يبين النقص في التأطير الصحي على الرغم من أهمية القطاع والدور الذي يلعبه في الحياة اليومية للمواطن.

III- 4 النقل

من أهم المشاكل التي تعيشها المناطق الجبلية في وقت سابق العزلة على جميع المستويات، داخل البلدية (مشتة – مركز) أو من البلدية إلى المناطق أخرى، ومن أهم أسباب الهجرة عدم توفر النقل والاعتماد على القطاع العام الذي لا يستجيب لمتطلبات السكان، فلهذا السبب كان من أولويات هذه البلديات توفير النقل لسكانها من خلال الاستثمار في هذا القطاع وبتدعيم من الولاية في حد ذاتها فأصبحت هذه المجالات تشهد مؤخرا نوعا من الحركية وانتشار الحافلات الصغيرة وسيارات الأجرة، حيث قدر عد الحـافلات الصغيرة بجميع أنواعـها بـ 94 حافلة و284 سيارة أجرة بمعدل 30 دورة في اليوم بجميع الاتجاهات، لكن تبقى اتجاهات تنقل السكان محلية ما بين البلديات المجاورة فقط.

III-5 المرافق العامة والخدمات

إن دور المرافق والتجهيزات الإدارية والبريد والمواصلات بالإضافة إلى التجهيزات الرياضية الثقافية والروحية، لا يقل أهمية عن باقي التجهيزات، حيث لها علاقة مباشرة مع السكان وتعمل كعنصر جذب وتثبيت السكان، كذلك نلاحظ في منطقة الدراسة نقصا

واضحا في الخدمات سببه قلة الاستثمار في هذا الميدان، فقطاع البريد والمواصلات يشهد تأخر كبيرا وعلى سبيل المثال نجد في بلدية مينار زارزة خطا هاتفيا واحدا لكل 1000 ساكن في حين يصل حجم سكانها إلى 20620، أما بالنسبة للمرافق الرياضية والترفيهية فنجد ضمن سبع بلديات بلديتين لديها ملعب بلدي لكرة القدم مع غياب جميع المراكز الترفيهية والثقافية.

III-6 مستويات التنمية

تم الاعتماد على عدة مؤشرات (ديمغرافية، اقتصادية، التجهيزات، المستوى الاجتماعي) من أجل معرفة مستوى تنمية البلديات المدروسة وتأكيدا للاستنتاجات التي تم استخلاصها في كل فصل تحصلنا على أربع فئات:

-**الفئة الأولى :** تضم سبع بلديات وهي: ميلة، فرجيوة، شلغوم العيد، القرارم، وادي العثمانية، تاجنانت، التلاغمة بمستوى تنمية جيد.

- الفئة الثانية : متوسطة التنمية وتضم: وادي النجاء، الرواشد، سيدي مروان، واد سقان، عين الملوك.

خاتمة

تشكل تنمية الأوساط الجبلية وتهيئتها إحدى الإشكاليات المطروحة حاليا، وسوف تعرف هذه الظاهرة وضعية أكثر حدة وتأزما إذا بقيت السياسة المتبعة في معالجة الوسط الريفي الجبلي على حالتها. فبعد الدراسة والتحليل والإجابة على الأسئلة المطروحة والتي تشكل محور الإشكالية توصلنا إلى الحصول على بعض النتائج قد تكون بمثابة حلول أولية تساعد على التخفيف من حدة الفوارق ووسيلة لمعالجة بعض النقائص التي تشكو منها منطقة الدراسة، ومن بين هذه النتائج يمكن ذكر ما يلي :

يشكل الوسط الطبيعي أهم عائق في عملية التنمية والتهيئة فمعظم مجال الدراسة يتكون من أقدام الجبال والتلال (69 %) ذات الانحدارات القوية (12.5 – 25 %)، وكذلك الموقع الجغرافي والإداري بلديات حدودية تقع في الشمال بعيدة عن أقطاب حضارية كبيرة، كما يعتبر المناخ أهم مؤهلات الوسط الطبيعي (متوسط الأمطار 900 ملم) لكنه غير مستغل في عملية التنمية.

أما من حيث الجانب السكاني فمنطقة الدراسة تتميز بكثافة سكانية مرتفعة نتيجة الاستيطان القديم للسكان لعدة أسباب منها نمط المعيشة والاستعمار، وبروز التعمير الصغير (Micro Urbanisation) التي تتمثل في وجود عدة تجمعات يفوق عدد سكانها 2000 نسمة، بالإضافة إلى الهجرة المتعددة الأشكال والظواهر نمط الهجرة العائلية (تفريغ المجال الريفي)، انعكست هذه الظاهرة على تطور السكان الذي يتميز بعدم الانسجام. ومن ناحية النشاط الاقتصادي في المجالات الريفية نجد أن الفلاحة تعتبر معايشة وتهد تقهقرا (عدد المشتغلين لا يتجاوز 11%) وبروز القطاع الثاني والثالث. فالعمل الفلاحي إذن مهمش في مجال فلاحي وريفي المداخيل التي تأتي من قطاعات أخرى ومجالات أخرى، المدن والمناطق الصناعية وكذلك خارج الجزائر، أدى هذا إلى تقليص المساحات الزراعية وبالتالي حجم الإنتاج، وهذا لعدة أسباب منها عدم وجود يد عاملة شابة، ارتفاع سعر تكلفة خدمة الأرض، وكما نجد مساحة كبيرة من الأراضي في الراحة وتمديد فترة العطل.

كما تم توجيه الينابيع الموجودة التي كانت تستعمل للري إلى القرى والتجمعات السكانية، ومن هذا نستنتج أن المنطقة الريفية الجبلية ذات إمكانيات اقتصادية محدودة نتيجة النظام الاقتصادي الموروث الذي تمثل في عدم وجود الهياكل القاعدية ونقص الاستثمارات مما ترتب عليه تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وبالإضافة إلى عملية التهميش بعد الاستقلال حيث لم يتجاوز 4% من الاستثمارات العمومية الموجة أساسا نحو فك العزلة، وتبقى المجالات الجبلية بعيدة عن مستوى السهول والأودية، كما تشهد تبعية اقتصادية، فالمجلات الجبلية تابعة لمجال السهول، عدم وجود قاعدة اقتصادية.

أهداف تنمية وتهيئة الوسط الجبلي
- فك العزلة والقضاء على التهميش، ومحاولة انفتاحها على مجالات أخرى أكثر تطورا من أجل خلق ديناميكية في هذه الأوساط،
- الحد من ظاهرة الهجرة الريفية وتثبيت السكان، القضاء على البطالة وخلق مناصب شغل، وبالنسبة للوسط الطبيعي
- النهوض بالتنمية الفلاحية وإنشاء أنشطة اقتصادية تراعي فيها خصوصية المجال الجبلي،
- تطوير التجهيزات والخدمات اللازمة لتلبية حاجيات السكان والمحافظة على الوسط الغابي.

اقتراحات وحلول
1-الترقية الإدارية والاستثمار
تشكل منطقة الدراسة والمتكونة من سبع بلديات لشمال ولاية ميلة تجانسا طبيعيا وبشريا واقتصاديا مع البلديات الجنوبية لولاية جيجل، إذن لدينا وسطا طبيعيا ذا طابع جبلي وخصائص بشرية واحدة تعاني من نفس المشاكل الاقتصادية والعزلة والتهميش، وفي نفس الوقت تعتبر مجالات تابعة لمجالات أخرى أكثر تطورا. إذن لدينا مجموع 15 بلدية في منطقة الدراسة لها نفس المميزات. وتعتبر الترقية الإدارية إحدى الوسائل التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل ترقية المناطق المحرومة والهدف الأساسي من الترقيات الإدارية هو جلب الاستثمار والخدمات وتأسيس أنشطة اقتصادية أكثر فعالية.

إذن، العمل على إنشاء ولاية جديدة تضم 15 بلدية تتوسط المنطقة وتكون منفتحة على محيط الولاية الجديد والولايات المجاورة وبهذا تصبح للمنطقة ميزانية خاصة بها من أجل تدعيم المنطقة اقتصاديا والعمل على مواكبة مستوى التنمية للمناطق المحيطة بها.

2- التهيئة الغابية والمائية
يعتبر الوسط الطبيعي القاعدة الأساسية التي يمارس عليها أي نشاط ولذا يجب القيام بأعمال تهيئة الغابات وصيانتها وتهيئة المراعي وإحياء المشاريع الكبرى للتشجير لأن الخشب مورد اقتصادي هام، كما يجب إعداد برامج خاصة من أجل استغلال الثروات المائية (السطحية أو الباطنية) باعتبار المنطقة تحتوي على إمكانية هامة في هذا الميدان خاصة أكبر سد موجود في هذه المنطقة بالإضافة إلى الأصمطة الباطنية الموجودة في منطقة جيجل فالماء مورد اقتصادي هـام.

3- التنمية الفلاحية
تعتمد المجالات الريفية الجبلية على الفلاحة كمورد اقتصادي باعتبار الطاقات الزراعية التي تتمتع بها المنطقة، وتوفر إمكانيات المياه، وللنهوض بهذا القطاع يجب العمل على تنمية الفلاحة وتربية المواشي بإنشاء مستثمرات فلاحية تتماشى وخصوصيات الوسط الجبلي وذلك عن طريق القروض والمعونات المالية وتشجيع تنويع وتكثيف الإنتاج والنظر في إعادة الهيكلة العقارية عن طريق إعادة تحجيم المستثمرات الفلاحية.

الهوامش

[1] عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز ابو راضي. جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004 ص 9.

[2] كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985 ص 51.

المراجع

1- Abdelkader Khelil (2000) : *La société montagnarde en question*, u.a.f.a Alger 105p.

2- Francoise Facchini (1995) : économie et paysage la place de la gestion politique, *Espace Géographique*, n° 04, pp 319-327.

3- Laurent Rientort (2000) : le développement de l'arboriculture en moyenne montagne et ses limites : l'exemple des prealpes du sud. *Méditerranée*, n° 03-04 pp 35-42.

4- J.P Ferrier (1989) : L'aménagement de la montagne : politique des cours et production d'espaces, *Méditerranée*, n° 01, pp 41-42.

5- Taabani M (1998) : Les essais de maîtrise des géosystèmes montagneux du nord ouest algérien, *Méditerranée*, tome 90, n° 04, pp 49-60

6- Marc Cote (1996) : *L'Algérie. Espace et société*. Masson / armand colin p253.

7- Marc Cote (1983) : *L'espace algérien. Les prémices d'un aménagement*. O.p.u Alger p278.

8- Ministere de l'Equipement et de l'A menagement du Territoire (1995) : *Demain l'Algérie*, O.P.U, Alger, 400 p .

9- عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز ابو راضي: جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

10- كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985.